

«عودة كبار رجال الأعمال»

اختبار لقدرات الحكومة.. في الاقتصاد

نعكس عودة كبار المستثمرين إلى السوق المصرية الثقة وعودة الروح إلى الاقتصاد المصري العازم. إلا أنها تضم النظام المصري في اختبار أمام الموازنة بين حقوق الدولة ومصالح المستثمرين حتى لا تعود سيطرة دولة رجال الأعمال

القاهرة - آية الغريب

منذ أن أقرت الحكومة المصرية قانون الاستثمار، ولائحته التنفيذية في 17 آب/ أغسطس، لا يمر يوم إلا وتصدر عناوين الصحف المحلية تصريحات مسؤولين حكوميين، على رأسهم وزيرة الاستثمار، سحر نصر، تشير إلى مذكرات تعاون أو اتفاقات وعقود استثمارية من شأنها ضخ مليارات الجنيهات إلى السوق المصرية. أبرز الأخبار كانت عودة كبار المستثمرين إلى السوق المصرية بعد هربهم منذ الأزمة الاقتصادية في أعقاب «ثورة يناير» 2011، إذ أعلن رجل الأعمال السعودي، الوليد بن طلال، ضخ استثمارات تتعدى 800 مليون دولار في مشروعات استثمارية في قطاع السياحة بشرم الشيخ والعلمين بالتعاون مع مجموعة طلعت مصطفي والتي تصل استثماراتها إلى ما يقارب 1,8 مليار دولار، بينما أعلن رجال الأعمال فهد الشويكشي، وعبد الرحمن الشربتلي، ضخ استثمارات بقيمة 2,150 مليار دولار في مصر، أغلبها في قطاع السياحة والعقارات؛ أيضاً، إعلان رجل الأعمال المصري، ياسين منصور، في أيلول/ سبتمبر، بعد تبرئته من تهم النصب في كانون الثاني/ يناير 2017، عن استثمارات بقيمة 150 مليار جنيه في أحد المشاريع العقارية الضخمة بمدينة 6 أكتوبر. من جهة الحكومة، فإنها تعتبر

المشاكل الاقتصادية تحتاج إلى سياسات نقدية جادة وليست مرهونة بالاستثمارات

عودة كبار رجال الأعمال انتصاراً لـ«برنامج الإصلاح الاقتصادي»، والضمانات الواسعة الممنوحة للمستثمرين، إذ تقول وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، سحر نصر، في حديث إلى «الأخبار»، إن كل ذلك يأتي في ظل «امتلاك مصر مزايا ومقومات تؤهلها لتكون مركزاً لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، مثل ما تحقق مع الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن الحكومة أيضاً تتبنى برامج جادة لتهيئة المناخ الملائم والجاذب لكل الاستثمارات، بداية من تطوير الإطار التشريعي والمنظومة المؤسسية وتيسير وتوحيد الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، وهو ما انعكس في رفع ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري».

وعن رؤية الحكومة لتوظيف قطاع الاستثمار في الإصلاح الاقتصادي، تقول نصر إن «الحكومة تستهدف رفع معدلات نمو من خلال جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة»، مضيفاً: «لدينا رسالة واضحة للمستثمرين،



ترى الحكومة أن عودة كبار رجال الأعمال انتصار لـ«برنامج الإصلاح»

هي أن مصر الآن مفتوحة للعمل والاستثمار بعد إزالة العديد من القيود ومنح حوافز وضمانات»، موضحة أن «الإصلاح التشريعي لبيئة الاستثمار يلزم المسؤولين الحكوميين بوقت محدد للرد على المستثمرين، ويضعهم تحت طائلة المساءلة في حالة تعطيل العمل، وهو ما يخلق مزيداً من الثقة في النظام ويسهل بداية الأعمال التجارية، فالعمل الآن تحت شعار (لا مزيد من التأخيرات غير المنتهية)». وتوقعت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، بلوغ الاستثمارات الخاصة خلال العام المالي 2017/2016، 267 مليار جنيه، أي بزيادة 27 في المئة عن العام السابق، كما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 6,6 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2017/2016، وتوقعت أن يصل إلى 8,7 بنهاية العام المالي ليرتفع بنسبة 14,5 في المئة عن العام المالي السابق. وكانت الحكومة المصرية قد أطلقت برنامجاً موسعاً للإصلاح الاقتصادي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، قائماً على «سياسات مرنة» أهمها تحرير سعر الصرف، وإيراهن على تحقيق إصلاحات اقتصادية طموحة من خلال خفض الإنفاق ورفع الضرائب. لكن منذ بداية تنفيذ البرنامج، وبخاصة مع زيادة أسعار الوقود وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، بلغ التضخم أعلى مستوى في 30 عاماً والذي وصل إلى 35 في المئة، بحسب تقديرات البنك المركزي.

ورغم ما تحتفي به الحكومة من تحسن تصنيف مصر في التقارير الدولية، مثل تقرير التنافسية وبيئة الأعمال الذي أقر بارتفاع تصنيف مصر في مؤشرات توفير البنية الأساسية وبيئة الأعمال ومحاربة الفساد وسيادة القانون، باعتبار أن هذه التقارير تعكس نجاح البرنامج الاقتصادي، فإن الأرقام الرسمية عن حجم الاستثمارات القائمة والمتوقعة لا يمكنه الدفع بمعدل النمو. يوضح الباحث المتخصص في الشأن الاقتصادي والمستشار الأسبق لوزير الاستثمار، منصور كامل، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «حتى تتمكن الحكومة من تحقيق معدل نمو يبلغ 5 في المئة، أي ضعف معدل النمو السكاني المحدد بـ 2,5 في المئة، لا بد ألا تقل قيمة الاستثمارات عن 10 مليارات دولار سنوياً، بينما توقعت هذا العام تقف عند حدود 8,7 مليارات دولار».

ويرى كامل أن «استمرار سياسات الحكومة باتخاذ إجراءات مشجعة للمستثمرين، وفي مقدمتها تسوية منازعات الاستثمار القديمة دون اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي، سوف يسهم في استعادة ثقة المستثمرين، وبخاصة من كان لهم مساهمات قوية في الدفع بالاقتصاد

قانون الاستثمار أو وضع حوافز وضمانات للمستثمر فقط، إنما يجب إقرار قوانين للتأمينات الاجتماعية والعمل لخلق بيئة عمل متوازنة تضمن حقوق الجميع».

ولا تتوقع المهدي أن تأتي الاستثمارات المعلنه من الحكومة الآن بنتائج سريعة لمصلحة الوضع الاقتصادي المتدهور، مؤكدة أن «النتائج ستظهر على المدى المتوسط والطويل إذا ما استطاعت الحكومة الإبقاء على معدلات الزيادة في تدفق الاستثمارات»، إلا أنها تستدرك في الوقت نفسه بأن «المشاكل الاقتصادية كالتضخم

والركود وزيادة نسب الفقر بحاجة إلى سياسات نقدية جادة من الدولة وليست مرهونة بزيادة حجم الاستثمارات».

ومع انفتاح شهية الحكومة للاستثمارات الكبرى، واستهداف كبار رجال الأعمال بشكل خاص وتشجيعهم على العودة إلى السوق وضخ رؤوس أموال ضخمة، يبقى أمام الحكومة تحدٍ كبير وهو تفعيل الرقابة وتوجيه الاستثمارات لخدمة مصالح الدولة وليس المصالح الخاصة للمستثمرين وحدهم حتى لا تعود دائرة المصالح وسيطرة واحتكار رجال الأعمال للسوق مثل ما كان عليه الاقتصاد المصري قبل «يناير» 2011.

دعوة لمساهمي

شركة الشرق الأوسط للمستشفيات ش.م.ل

لحضور الجمعية العمومية غير العادية لتحويل جميع الأسهم التي يتألف منها رأسمال الشركة من اسهم لحامله او لأمر الى اسهم إسمية عملاً بأحكام القانون رقم ٧٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦

عملاً بأحكام القانون رقم ٧٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦، المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٥٢ تاريخ ٢٠١٦/١١/٣ الذي يوجب على الشركات المساهمة التي تشتمل اسهمها على اسهم لحامله أو أمر استبدالها بأسهم اسمية، خلال مهلة سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون، ويتوجب عليها تعديل نظامها الأساسي وفقاً للأحكام الواردة اعلاه في مهلة اقصاها تاريخ أول اجتماع للجمعية العمومية للمساهمين.

واستناداً للقرار الصادر عن جانب المحكمة الابتدائية المدنية في بيروت «الغرفة التجارية» بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٧ الذي قرّر تجديد تعيين الخبير السيد عبدالله حسن زين مفوض للمراقبة عن العام ٢٠١٧.

وتطبيقاً لأحكام القانون المذكور اعلاه، يتشرف مفوض المراقبة في شركة الشرق الأوسط للمستشفيات ش.م.ل الخبير عبدالله حسن زين بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية غير العادية التي ستعقد في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأثنين الواقع في الثلاثين من شهر تشرين الأول ٢٠١٧ في مركز الشركة الكائن في بيروت - الرملة البيضاء - مكاتب مستشفى الشرق الأوسط وذلك للتداول بجدول الأعمال التالي :

- 1- اتخاذ كافة القرارات اللازمة لتحويل جميع الأسهم التي يتألف منها رأسمال الشركة الى اسهم اسمية .
- 2- تعديل المواد من نظام الشركة الأساسي المرتبطة والمتعلقة بالأسهم لحامله.
- 3- امور متفرقة او طارئة .

وفي حال عدم اكتمال النصاب في هذه الجمعية، فإن مفوض المراقبة يدعو المساهمين الكرام الى حضور جمعية عمومية غير عادية ثانية بنفس جدول الأعمال تعقد في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأثنين الواقع في العشرين من شهر تشرين الثاني ٢٠١٧ في مركز الشركة المذكورة .

علماً انه يحق للمساهمين الذين لا يستطيعون حضور الجمعية ان يتمثلوا فيها شرط ان يكون ممثلهم من المساهمين انفسهم ويستثنى من ذلك الممثلون الشرعيون لفاقد الأهلية، اما الأشخاص المعنويون المساهمون في الشركة فإنهم يشتركون في الجمعيات العمومية بواسطة ممثلهم القانونيين .

مفوض المراقبة - عبدالله حسن زين

وفيات

انتقلت الى رحمة تعالى
الحاجة أمينة أحمد عنيسة
(ام نزار)
ودفنت في بلدتها الوردانية
أرملة المرحوم الحاج علي درويش
أبو درويش
أولادها: المهندس نزار زوجته وفاء
كشلي
المهندس حسين زوجته ناديا أبو
درويش
سهام زوجة الاستاذ علي بشارة
ابتسام زوجة الحاج صبحي
القصار
لينا زوجة المهندس محمد ابراهيم
أشقاؤها: المرحومان علي وحسن،
محمد وخليل
يتقبلون التعازي في مقر الجمعية
الإسلامية للتخصص والتوجيه
العلمي، قرب أمن الدولة وذلك يوم
الثلاثاء الواقع في 2017/10/17
من الساعة الثالثة حتى الساعة
السادسة مساءً

البروفسور حازم شاهين
يتقدم من إمام بلدة حبوش
سماحة المفتي السيد علي مكي
وعائلته وأنسابهم ببالح التعازي
والمواساة بوفاة ولده فقيد الشباب:
المهندس محسن علي مكي
للفقيد جنات الخلود ولأهله
مزيد الصبر والسلوان